المسألة الألمانية ومستقبل الاتحاد الأوروبي

ليلى نقولا
متخصصة في العلاقات الدولية

منذ توحيد ألمانيا لأول مرة في التاريخ الحديث عام ١٨٧١، حدد مصيرها مستقبل أوروباككل. منذذلك الوقت، كانت الأسئلة بشأن كيفية المحافظة على السلام في أوروبا تتمحور حول سؤال واحد: "كيفية المحافظة على ألمانيا الموحدة مسالمة". من هنا، انطلق جوهر "المسألة الألمانية"، وهي مسألة تكررت مراراً، وطرحت تحديات عالمية على مدى التاريخ.

المسألة الألمانية والحرب العالمية الأولى:

قبل المستشار "بسمارك" باءت كل محاولات توحيد ألمانيا بالفشل. كانت المناطق الناطقة بالألمانية تضم الآلاف من الدويلات والممالك والإمارات والمدن الحرّة، وهو ما شكّل عائقاً في وجه التطور، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وفشلاً للثورة التي اندلعت عام ١٨٤٨. مع وصول أوتو فون بسمارك، وهو سياسي بروسي آمن بالوحدة الألمانية، شنّ من أجل توحيد ألمانيا ثلاث حروب، أدّت في النهاية إلى توحيد ٣٩ ولاية مستقلة في دولة ألمانية واحدة عام ١٨٧١. وهكذا، أسس بسمارك "الرايخ الثاني"، وأصبح أول مستشار لألمانيا على الإطلاق.

وأدّى توحيد ألمانيا إلى إنشاء دولة جديدة في قلب أوروبا كانت كبيرة جداً، ومكتظة بالسكان، وغنية جداً، وقوية جداً، الأمر الذي ساهم في تعزيز رغبتها في تغيير ميزان القوى السائد وفرض نفسها دولة في مصاف الدول الأوروبية الكبرى الأخرى. وساعد انهيار ميزان القوى الأوروبي على اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بهزيمة ألمانيا وحلفائها. وقد حاول المنتصرون في الحرب العالمية الأولى فرض شروط تؤدي إلى عدم عودة ألمانيا مرة أخرى. وفي هذا الإطار، يقول الاقتصادي البريطاني، والمشارك في مفاوضات مؤتمر فرساي، جون ماينارد كينز، إن الموقف الفرنسي في مؤتمرات فرساي كان يحاول "إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإرجاع ألمانيا إلى الوراء عن كل ما حققته من تقدم منذ عام ١٨٧٠".

المسألة الألمانية والحرب العالمية الثانية:

بعد فترة من الانكسار والتراجع بسبب خسارة الحرب العالمية الأولى، حقّق الألمان انتعاشاً مذهلاً في فترة سريعة جداً بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨. وكانت نصيحة بسمارك أنه لا ينبغي لألمانيا أن تكشف رغبتها في أن تصبح قوة عظمى، لأنها ستجذب ضدها تحالفاً تمثله القوى العظمى، لكن هتلر تجاهل الدرس التاريخي، واندفع إلى حرب أراد من خلالها أن تصبح ألمانيا قطباً مسيطراً على أوروبا، ويطمح إلى هزيمة روسيا وفرنسا ويحتل أراضيهما.

بعد هزيمة ألمانيا، كان مستقبل ألمانيا من أهم المسائل التي تمّ النقاش بشأنها بين الحلفاء المنتصرين في الحرب. تشاطر الغربيون والسوفيات الرغبة نفسها في منع عودة ألمانيا القوية، فتمّ تقسيمها. فيما بعد، فرض القلق من صعود الاتحاد السوفياتي، والرغبة في احتوائه، على الغربيين أن يوحّدوا أجزاء ألمانيا الثلاثة التي يسيطرون عليها، وإنشاء ألمانيا الغربية الموحدة مقابل ألمانيا الشرقية، تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي.

المسألة الألمانية بعد انهيار جدار برلين

مَن يَطّلعْ على أرشيف الوثائق البريطانية والفرنسية، يجدْ أن الأوروبيين كانوا أكثر قلقاً من توحيد المانيا، بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، مما كان السوفيات أنفسهم، بينما شجّع الأميركيون تلك الوحدة وعملوا من أجلها. كان الأميركيون من أكثر الداعمين لألمانيا الموحدة، مع اشتراطهم وجوب أن تصبح ألمانيا الموحدة عضواً في حلف شمال الأطلسي. من جهة السوفيات، طالب غورباتشوف بداية بحياد ألمانيا، ثم عاد وقبل انضمامها إلى حلف الناتو، مشترطاً عدم وضع قواعد للحلف في ألمانيا الشرقية، ومنع نشر السلاح النووي فيها، والحصول على تعويضات. كما تشير الوثائق التاريخية إلى أن رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، كانت أكثر القلقين والرافضين لتوحيد ألمانيا. طلبت تاتشر من غورباتشوف أن يفعل ما في وسعه لوقف وحدة ألمانيا. وكانت تاتشر تحمل في حقيبتها خريطة لحدود ألمانيا عام ١٩٣٧، لتشرح للمسؤولين الآخرين كيف أن طابع ألمانيا القومية وحجمها وموقعها المركزي في أوروبا ستجعلها "مزعزعة للاستقرار، وليس عامل استقرار في أوروبا". أمّا الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، فرأى "أن ألمانيا الموحدة يمكن أن تسيطر على حجم كبير من الأراضي الأوروبية، أكبر كثيراً مما حققه هتلر". آمنت تاتشر، حينها، بأن فرنسا وبريطانيا يجب أن تتّحدا في مواجهة التهديد الألماني. ومن أجل تهدئة المخاوف، قدم المستشار الألماني هلموت كول تعهدات بشأن الدخول في الوحدة الأوروبية، وقبول عملة موحدة لأوروبا (اليورو)، وتقليص حجم جيش كل من ألمانيا الغربية والشرقية، والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، وتقليص موازنة الدفاع، وتقديم تعويضات مالية إلى السوفيات.

> بعد هزيمة ألمانيا خلال الحرب، كان مستقبلها من أهم المسائل التي تمّ النقاش بشأنها بين الحلفاء المنتصرين في الحرب. وقد تشاطر الغربيون والسوفيات الرغبة نفسها في منع عودة ألمانيا القوية، فتمّ تقسيمها

المسألة الألمانية اليوم:

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، عانت ألمانيا الموحدة مصاعب اقتصادية واجتماعية متعدّدة، استمرت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأدّت الإجراءات الاقتصادية والإصلاحات، التي قام بها غيرهارد شرودر، إلى نهضة اقتصادية كبرى في ألمانيا، استفادت منها خليفته أنجيلا ميركل. حتى وقت حرب أوكرانيا، لم يكن هناك ما يشير إلى رغبة ألمانية في توسيع هيمنتها على القرار الأوروبي، أو الظهور في مظهر المهيمن، ولم يكن هناك أي قلق أوروبي أو استياء من القيادة الألمانية، باستثناء مرحلة قصيرة، هي مرحلة التفاوض خلال الأزمة اليونانية، والتي انتقد فيها بعض الأوروبيين التصرف الألماني والشروط القاسية التي وضعها الألمان من أجل حلّ أزمة الديون اليونانية. بعد نشوب الحرب الاوكرانية، أعلن شولتز أن "الغزو" الروسي لأوكرانيا نقطة تاريخية فاصلة في حياة ألمانيا، وأقرّ وضع ميزانية خاصة قوامها ١٠٠ مليار يورو لتحديث الدفاع، وزيادة موازنة الجيش، وأنه سيكون لألمانيا أقوى جيش في أوروبا، والثاني في حلف الناتو... إلخ. بالتزامن، نرى أنه تطغى الشعبوية على خطابات الوزراء الألمان، وأبرزهم وزراء حزب الخضر، بحيث تعتمد وزيرة الخارجية الالمانية خطابات حربية، وتنخرط في حروب كلامية خلال لقاءاتها المسؤولين الروس والصينيين، بينما يدعو وزير الاقتصاد إلى زيادة دفاعية تتخطى السقف المطلوب من الناتو (٢٪ من حجم الناتج القومي)، ويدعو إلى مساعدة أوكرانيا حتى انتصارها النهائي وهزيمة روسيا كلياً.

التحليل الإخباري

سوريا.. والعودة الى الجامعة العربية

عبدالباري عطوان
كاتب و محلل سياسي

بعد الزّيارات المُفاجئة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى كُل من مسقط وأبو ظبي، وزيارة وزير الخارجيّة السعودي لدِمشق حاملًا دعوةً لرئيسها لزيارة الرياض، وعقد اجتماع رُباعي يضم وزراء دفاع روسيا وإيران وتركيا وسورية في موسكو، وها هي العاصمة الأردنيّة عمّان بدورها أيضا تستضيف اجتماعًا خُماسيًّا يضمّ وزراء خارجيّة السعوديّة ومِصر والعِراق والدّولة المُضيفة الأردن إلى جانب وزير الخارجيّة السوري. نقول إن هذا الاجتماع الخُماسي الذي جاء بمُبادرةٍ سعوديّةٍ يأتي تكملةٍ لاجتماع جدة التشاوري للتوصّل إلى صيغةٍ مُلائمةٍ تُمهّد الطّريق لمُشاركة سورية في القمّة العربيّة المُقبلة في الرياض، وإيجاد سُلّم للدّول التي تُعارض هذا الحُضور للنّزول عن الشّجرة ووضعها أمام الأمر الواقع بطريقةٍ كريمة، والرّسالة واضحة تقول أمامكم خِياران، الأوّل حُضور سورية وعودتها إلى الجامعة العربيّة من البوّابة السعوديّة، والثاني، غيابكم إذا تمسّكتم بهذه المُعارضة، أن مقاعدكم ستكون هي الفارغة، مثلما جعلتم مقعد سورية شاغرًا طِوال السّنوات العشر الماضية، وتحمّل مسؤوليّة النتائج، وأبرزها غضب مُعظم الرأي الشّعبي العربي.

هُناك ثلاثة دول تُجاهر حتّى الآن بمُعارضة هذه العودة، هي قطر والكويت والمملكة المغربيّة، والذّريعة المُعلنة عدم زوال الأسباب التي أدّت إلى تجميد العُضويّة السوريّة، وعلى رأسها غياب الحلّ السياسيّ الشّامل للأزمة، وبما يُؤدّي إلى مُصالحةٍ وطنيّةٍ، وعودة اللّاجئين. والسّبب الحقيقي الذي تتجنّب الدّول الثلاث ذكره، أنها تتجاوب لضُغوطٍ أمريكيّةٍ قويّةٍ جدًّا لإبقاء سورية خارج الجامعة العربيّة، انسِجامًا مع عُقوبات قانون "قيصر" الأمريكي، والرّغبة الأمريكيّة في تشديد الحِصار لا تخفيفه، وتعميق العُزلة السوريّة التي تتآكل بشكلٍ مُتسارعٍ هذه الأيّام.

اجتماع عمان الخُماسي الذي يضم الدّول العربيّة الأكثر ثُقْلًا في المشرق العربي في الوقتِ الرّاهن (السعوديّة، مِصر، العِراق وسورية) ربّما تكون مهمّته الأساسيّة البحث عن مخرجٍ دبلوماسيٍّ من هذا المأزق، ويُسَهّل عودة الدّول الثلاث المُعارضة، أو مُعظمها، فالحديث الآن يدور عن مُبادرةٍ أردنيّةٍ من عشرِ نقاط تُشَكّل خريطة طريق لإنهاء الأزمة السوريّة من المُقرّر أن يتم تطبيقها في الأشهر المُقبلة بإشرافِ لجنةٍ عربيّةٍ مُشتَركة. والاحتمال الأكثر ترجيحًا أن يتم عرض هذه الخريطة، وبعد اعتمادها من قِبَل وزراء خارجيّة لقاء عُمان، على القمّة العربيّة في الرياض للمُوافقة عليها، وبحُضور سورية، سواءً مُمثّلةً بالرئيس بشار الأسد، أو من يختاره للنّيابة عنه. الدّول المُعارضة لعودة سورية إلى الجامعة العربيّة، وبضُغوطٍ وإملاءاتٍ أمريكيّةٍ على الأرجح تختبئ خلف إصبعها، وترفض التّسليم بتطوّرات جذريّة في المِنطقة العربيّة والعالم:

الأوّل: صُمود سورية قيادةً وجيشًا وشعبًا في مُواجهة المُؤامرة الأمريكيّة لتفكيكها وإسقاط نِظامها

الثاني: الاتّفاق الإيراني – السعودي الذي قلب كُلّ المُعادلات في المِنطقة

ثالثًا: الصّعود المُتسارع للمحور الصيني الروسي

رابعًا: الهزيمة الأمريكيّة شِبه المُؤكّدة في أوكرانيا، وفشل أبرز أسلحتها (أمريكا) أيّ سِلاح العُقوبات.

المنافسة بين إردوغان وكليجدار أوغلو.. بوتين مع من؟

حسني محلي
كاتب و محلل سياسي

مع احتدام المنافسة الشرسة بين رجب طيب إردوغان ومنافسه كمال كليجدار أوغلو، يتهم الرئيس التركي ووزراؤه وإعلامه الموالي كليجدار أوغلو "بالتآمر ضد الأمة والدولة التركية عبر التحالف مع الإرهاب"، الذي يقصدون به حزب الشعب الديمقراطي الكردي وأتباع الداعية فتح الله غولن، وهم جميعاً مدعومون من الدول الإمبريالية التي تعادي تركيا. وقد ثمن بوتين عالياً "ما يقوم به إردوغان من أجل بلده وتنمية اقتصاده خدمة لجميع المواطنين"، وعبر عن ارتياحه إلى "المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الروسية التركية ودور إردوغان الكبير في ذلك".

إعلان الرئيس بوتين دعمه الرئيس إردوغان بهذا الوضوح والصراحة جاء ليرفع معنويات إردوغان وأنصاره وأتباعه، بعد المعلومات التي توقعت لبوتين أن يدعم خلال الأيام القليلة المقبلة وقبل الانتخابات بأيام المصرف المركزي التركي بنحو ٣٠ مليار دولار، وهو ما فعله قبل أشهر، عندما تحدثت المعلومات عن دعم مماثل بـ٢٠ مليار دولار ساعدت إردوغان لمنع المزيد من التدهور في قيمة الليرة التركية، وهي الآن نحو ٢٠ ليرة للدولار الواحد، ويتوقع الكثيرون أن يصل الدولار إلى ٣٠-٣٥ ليرة بعد الانتخابات فوراً. وتتحدث المعلومات عن احتمال التدخل الروسي التقني في عملية التصويت والفرز والعد لمصلحة إردوغان مقابل ادعاءات أخرى عن تدخل أميركي مماثل ضده، ولكن الجميع يعرفون أنه استنفر كل إمكانيات الدولة بلا حدود وضوابط دستورية وقانونية لضمان فوزه، مهما كلفه ذلك.

ويرى المراقبون في الدعم الروسي لإردوغان مبرراً منطقياً للرئيس بوتين الذي نجح في إبقاء تركيا على الحياد في الأزمة الأوكرانية، مقابل عدم ضغط موسكو على أنقرة في موضوع سوريا، وهو ما فعله الرئيس بوتين على الرغم من اتفاقيات سوتشي وتفاهمات أستانة.

ويذكر الجميع أن الرئيس بوتين منح الجيش التركي الضوء الأخضر في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، أي في الذكرى السنوية ٥٠٠ لمعركة مرج دابق (دخول السلطان سليم إلى سوريا)، ليدخل إلى سوريا ويبقى فيها، بعدما حقق من خلال هذا التدخل تفوقاً عسكرياً وامنياً ونفسياً على أعدائه في المنطقة، ليس في سوريا فحسب، بل في ليبيا والعراق والصومال والقوقاز وغيرها أيضاً.

إعلان الرئيس بوتين دعمه لإردوغان بهذا الوضوح جاء في اليوم الذي تناقلت وسائل الإعلام نص الرسالة التي قيل إن الرئيس المرشح كمال كليجدار أوغلو بعثها إلى ندوة نظّمها بعض المثقفين في موسكو، وأكد فيها "الأهمية التي يوليها لعلاقات بلاده مع روسيا، مستشهداً بالأحداث التاريخية في العهد العثماني، ثم السوفياتي، والدعم الذي قدمه لينين ومصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية". كذلك، قال "إن التعاون والتنسيق الروسي التركي في عهده سيساهم في تحقيق المزيد من التقدم في هذه العلاقات، وسيساهم أيضاً في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والدولي".

رسالة كليجدار أوغلو جاءت بعد المعلومات التي روج لها الإعلام الموالي لإردوغان، والتي تتحدث عن فتور بين موسكو وكليجدار أوغلو بسبب احتمال حدوث تغيير في سياسات أنقرة بعد انتخابه، بذريعة أنَّ معظم نواب رئيس الجمهورية، ومنهم أحمد داوود أوغلو وزعيمة الحزب الجيد مارال أكشنار وآخرون، لا يخفون انزعاجهم من تفاصيل العلاقة الشخصية بين الرئيسين بوتين وإردوغان.

وتتحدَّث معلومات أخرى عن وعود من واشنطن وبعض العواصم الغربية بدعم المعارضة ضد إردوغان مقابل ابتعاد أنقرة عن موسكو بعد فوز كليجدار أوغلو في الانتخابات، وهو ما تسعى له واشنطن وعواصم غربية، منها باريس وبرلين ولندن، منذ فترة طويلة، عبر دعم بعض الأحزاب اليسارية وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، بامتداداته في سوريا، حيث التحالف بين قوات التحالف وقوات سوريا الديمقراطية، أي وحدات حماية الشعب الكردية. وفي جميع الحالات، ومع الانتقادات الموجهة إلى المعارضة، أي كمال كليجدار أوغلو، بعدم الإعلان رسمياً عن سياساته الخارجية المستقبلية، يعلّل البعض ذلك بالتناقضات المعروفة داخل تحالف الأمة الذي يضم ٥ أحزاب يمينية وقومية ودينية في مقابل حزب واحد اشتراكي ديمقراطي، خصوصاً أن زعماء الأحزاب الخمسة، ومعهم رئيسا بلدية إسطنبول وأنقرة، سيصبحون نواباً لرئيس الجمهورية. وقال أحمد داوود أوغلو إن كليجدار أوغلو لن يستطع اتخاذ أي قرار إستراتيجي على الصعيدين الداخلي والخارجي من دون موافقتهم، على الرغم من أن الدستور يمنح كل الصلاحيات للرئيس وحده. ويعرف الجميع أنَّ كليجدار أوغلو ضد سياسات إردوغان الخارجية جملة وتفصيلاً، وخصوصاً بعد ما يُسمى بـ"الربيع العربي"، ومن دون أن يكون واضحاً كيف سيتسنى له تغيير هذا السياسات الإقليمية والدولية.